June 2020
Vol 2 Issue 2

Illegal Immigration Through Libya (Your Demographic Vision)

Dr. Ihab Abdel-Razzaq Al-Naas

Al-Naas@gmail.com

Issn print: 2710-3005. Issn online: 2706 – 8455, Impact Factor: 1.705, Orcid: 000-0003-4452-9929, DOI 10.5281/zenodo.10546377, PP 41-68.

Abstract: Illegal immigration to Libya constitutes a problem that has security and repercussions, legal, political, social, and economic challenges risks. in addition to threatening the demographic composition of Libya, and a threat to peace and social stability, and the future of Libya as a sovereign country it has all the powers of sovereignty in its territory and the ability to cooperate with others regionally and internationally.

Keywords: Immigration, Demographic Change, Domestic Laws, International Agreements.

الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا (الرؤية القانونية وتأثيرها الديمغرافي)

ملخص الدراسة: تشكل الهجرة غير الشرعية إلى ليبيا مشكلة لها تحديات وأخطار وتداعيات أمنية وقانونية وسياسية واجتماعية واقتصادية، إضافة إلى أنها تهدد التكوين الديمغرافي لليبيا، وكذلك تشكل خطرًا على السلم والاستقرار الاجتماعي ومستقبل ليبيا كمجتمع متماسك وكدولة ذات سيادة لها كل صلاحيات السيادة في إقليمها والقدرة على التعاون مع الآخرين إقليميًا ودوليًا.

الكلمات المفتاحية: الهجرة، التغير الديموغرافي، القوانين المحلية، الاتفاقيات الدولية.

المقدمة

تتعدد الظواهر وتتداخل وتتطور في كل مرحلة زمنية معينة حسب الظروف والمعطيات التي تشكلها، وحسب الأوضاع التي يفرضها الواقع التي يساهم في تشكيله بنو الإنسان. وتتميز حقبتنا التاريخية المعاصرة بتنوع الظواهر واختلافها، فمنذ انتهاء الحرب

العالمية الثانية برزت عدة ظواهر تهدد الكيان البشري والإنساني بسبب تنوع المصالح الإنسانية وتداخلها، ومن المشاكل التي أصبحت تشكل خطرًا على الأمن والاستقرار، تلوث البيئة وسباق التسلح والمخدرات والإرهاب، والهجرة غير الشرعية التي ازدادت تفاقمًا وانتشارا منذ نهاية التسعينيات إلى الوقت الراهن متخذة أشكالاً جديدة غير معروفة سابقًا.

إن الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا زاد من تفاقمها الواقع المرير الذي تعانيه شعوب القارة من عدم استقرار سياسي، وعدم استتباب الأمن، ومعاناة الفقر في أغلب بلدان القارة الأفريقية، حيث يستخدم المهاجرون غير الشرعيين سواحل بلدان المغرب العربي؛ المغرب وتونس وليبيا والجزائر وموريتانيا مناطق عبور إلى سواحل جنوب أوروبا.[١]

فالهجرة إلى بلدان المغرب العربي رغم أنها قديمة قدم التاريـخ العربي الإفريقي، فقد كانت تقف في هذه البلدان، إلا أنها اليوم تأخذ بعدًا آخر، فقد أصبحت بلدان المغرب العربي مراكز عبور للهجرة غير الشرعية إلي جنوب أوروبا و بشكل محدد إلى فرنسا وإيطاليا وإسبانيا. [٢]

كما أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي برزت منذ نهاية التسعينيات قد بدأت تشكل تهديدًا خطيرًا على دول المصدر، وعلى دول العبور، وعلى دول الاستقبال بشكل يؤثر وينعكس على سياسات هذه الدول نتيجة لفقدان القوة البشرية لبلدان المصدر بالهجرة أو الموت، ونتيجة لحدوث عدم الاستقرار، وتوتر العلاقات السياسية بين دول العبور ودول المصدر ودول الاستقبال، وتحمل التكاليف الأمنية الباهظة، وما يلفت الانتباه إلي هذه المشكلة في زماننا المعاصر هو ارتفاع أعداد المهاجرين غير الشرعيين بشكل كبير جدًا، مما يهدد القارة الأفريقية برمتها، كما تطور نمط الهجرة غير الشرعية المعاصرة من هجرة فئة الذكور القادرين على العمل إلى هجرة فئة النساء والأطفال.

إن العوامل التي تفسر تزايد وتيرة انتشار هذه الظاهرة متعددة ومتنوعة، وبالتالي تحاول هذه الورقة البحث تحليل مسببات هذه المعاناة الإنسانية، إلا أنه سيتم التركيز على آثار الهجرة غير الشرعية على التغير الديموغرافي في مجتمع العبور (ليبيا)، والآلية التي تتبع لكبح هذه الظاهرة والتي تتمثل في القوانين والضوابط المتخذة.

---

[1] أحمد الربايعة، ١٩٨٧م، دراسات في نظرية الهجرة ومشكلاتها الاجتماعية والثقافية، }عمان: دار الثقافة والفنون{ ص١٢ .١٣.

[2] محمد حسين صادق حسن، ١٩٩٨م، الهجرة الخارجية وآثارها على البناء الطبقي، دراسة ميدانية على قريتي خزام والعيايشا بمحافظة قنا، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع .كلية الآداب، جامعة جنوب الوادي، ص٦ .٧.

مشكلة البحث:

يُعد هذا البحث محاولة لدراسة وتحليل إشكاليات ظاهرة الهجرة غير الشرعية من الدول الأفريقية نحو دول الاتحاد الأوروبي عبر بلدان المغرب العربي، محاولة قد تساعد في الإجابة على الأسئلة المحورية الآتية:

- ما هي الدوافع المولدة لظاهرة الهجرة غير الشرعية؟
- وما هي طبيعة الانعكاسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأمنية على دول المغرب العربي ودول الاتحاد الأوروبي ؟
- وما هي سبل مواجهة هذه الظاهرة الخطيرة على الأمن والاستقرار بين بلدان الجنوب والشمال؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على واحد من أهم القضايا المعاصرة والمتمثلة في الهجرة غير الشرعية. فتشهد منطقة بلدان المغرب العربي هجرة بشرية مكثفة غير مشروعة، من أجزاء وأقاليم أفريقيا، وتستقر هذه الهجرة البشرية في البلدان المغاربية مؤقتاً ثم لا تلبث أن تواصل هجرتها بطرق غير قانونية إلى الدول الأوروبية وبخاصة إيطاليا وفرنسا وإسبانيا، وتشكل هذه الهجرة مشكلة اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية وأمنية على منطقة المغرب العربي وعلى أغلب دول الاتحاد الأوروبي، ما يدفع بلدان الجنوب الأوروبي إلى اتخاذ إجراءات مضادة للهجرة غير الشرعية عبر الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف.

أهداف البحث:

مما تقدم يرى الباحث أهمية دراسة ظاهرة الهجرة غير الشرعية لاعتبارات علمية وعملية ومستقبلية وذلك عبر تحقيق الأهداف الآتية:

- فهم دوافع ظاهرة الهجرة غير الشرعية من البلدان الأفريقية إلى الدول الأوروبية عبر بلدان المغرب العربي (شمال أفريقيا).
- محاولة تحديد طبيعة وحجم التغير الديمغرافي جراء الهجرة غير الشرعية من البلدان الأفريقية إلى الدول الأوروبية عبر ليبيا.
- فهم الآثار المختلفة للهجرة غير الشرعية من البلدان الأفريقية إلى الدول الأوروبية على ليبيا.

- العمل على إيجاد حلول متوازنة ترعى مصالح جميع الأطراف ذات العلاقة هو واجب إنساني وحاجة أمنية واقتصادية واجتماعية وسياسية لليبيا.
- إبراز دور ليبيا في المساهمة في الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

منهجية البحث:

يعتمد البحث في تحليل ظاهرة الهجرة غير الشرعية على المنهج الوصفي التحليلي، عبر جمع المعطيات المتوفرة في البحوث والدراسات، فالعوامل التي تفسر تزايد وتيرة انتشار هذه الظاهرة متعددة ومتنوعة، إلا أنه سيتم التركيز على آثار الهجرة غير الشرعية على التغير الديموغرافي في مجتمع العبور (ليبيا)، والآلية التي تتبع لكبح هذه الظاهرة والتي تتمثل في القوانين والضوابط المتخذة.

وسيتم تناول كل ذلك في ثلاثة محاور رئيسية يأتي سردها تباعًا:

المحور الأول: تعريف الهجرة غير الشرعية (لغةً و اصطلاحًا و قانونًا(.

المحور الثاني: آثار الهجرة على التغير الديموغرافي.

المحور الثالث: القوانين المحلية وعلاقتها بالاتفاقيات الدولية.

المحور الأول: التعريف بالهجرة غير الشرعية (لغةً و اصطلاحًا و قانونًا)

يتناول هذا المحور مفهوم الهجرة من حيث تعريفها في معاجم اللغة العربية وورودها في القرآن الكريم، والتعريف القانوني للهجرة غير الشرعية في الأدبيات القانونية والأجنبية .

مفهوم الهجرة:

- **تعريف الهجرة في اللغة العربية:**

فالهجرة في اللغة تعني الترك والمغادرة، ويقال هجر الشيء إذا تركه. وتعرف كلمة هجرة في قاموس "مختار الصحاح" من (الهَجْرُ) ضد الوصل، والاسم (الهجْر) و(المُهاَجُر) من أرض إلى أرض ترك الأولى للثانية، و(التّهَاجُر) التقاطع.

وتعرف الهجرة في "لسان العرب" لابن منظور بأنها الخروج من أرض إلى أرض.

ويعطي قاموس "ويبستر" الجديد ثلاث معاني للفعل هاجر "Migrate" هي:

الانتقال من مكان إلى آخر وبخاصة من دولة أو إقليم أو محل سكن أو إقامة إلى مكان آخر بغرض الإقامة فيه. الانتقال بصفة دورية من إقليم أو مناخ آخر. ينتقل أو يجول " To Transfer" .

ومصطلح الهجرة في اللغة العربية يقابل مصطلحات ثلاثة مجتمعه في اللغة الإنجليزية، فهناك مصطلح "Migration" الذي يشير إلى عملية الانتقال، أو الحركة المستهدفة للهجرة في حين يشير مصطلح ""Emigration إلى هذه الحركة في علاقتها بالوطن الأصلي، أي أنه يشير إلى حركة الهجرة المغادرة، أي النقلة إلى الخارج، فكأنه يشير إلى الحركة في علاقتها بموطن الإرسال، أما مصطلح "Immigration" فإنه يشير إلى دخول المهاجرين وإقامتهم بالفعل في موطن الاستقبال. [٣]

والهجرة في معجم المصطلحات الجغرافية جاء مشيرًا إلى انتقال الأفراد من مكان إلى آخر للاستقرار فيه بصفة دائمة أو مؤقتة.

كما ورد في المعجم الديمغرافي الصادر عن قسم الشئون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة تعريفها بأنها شكل من أشكال انتقال السكان من أرض تدعى المكان الأصلي أو مكان المغادرة إلى أخرى تدعى مكان الوصول أو المكان المقصود، ويتبع ذلك تبدل في محل الإقامة.

- **تعريف الهجرة في القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة:**

ولقد ورد مصطلح الهجرة في القرآن الكريم، حيث قال الله "" في سورة النساء وَمَن يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرَاغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً ۚ وَمَن يَخْرُجْ مِن بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ ۗ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا . [٤]

وقال قَالُوا فِيمَ كُنتُمْ ۖ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ ۚ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا . [٥]

كما وردت كلمة الهجرة في الأحاديث النبوية الشريفة؛ فعن عمر بن الخطاب "" قال سمعت رسول الله "" يقول "إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل أمرئ ما نوى، فمن كانت

[٣] عبد الله عبد الغني غانم، ٢٠٠٢م، المهاجرون دراسة سوسيوأنثروبولوجية، ط٢، }الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث{، ص١٥.
[٤] القرآن الكريم، سورة النساء، الآية ١٠٠.
[٥] القرآن الكريم، سورة النساء، الآية ٩٧.

هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه". رواه الشيخان (البخاري ومسلم). [٦]

- **التعريف القانوني للهجرة:**

يعرف فقهاء القانون الدولي للهجرة بأنها "مغادرة الفرد لإقليم دولته نهائيًا إلى إقليم دولة أخرى". ومن هذا التعريف نجد أن فقه القانون الدولي قد اعتد بنية المهاجر، وعلى ذلك فإذا ترك الإقليم ونيته العودة إليه بعد أي مدة كانت طويلة أو قصيرة فلا يعتبر ذلك من وجهة نظر هذا الفقه هجرة.

ويعرف بعض الفقه الهجرة أيضا بأنها هي انتقال الأفراد من دولة لأخرى للإقامة الدائمة على أن يتم اتخاذ الموطن الجديد مقرا وسكنا مستديما.

ومن خلال استعراض هذه التعريفات يتضح أن ثمة معيارين هامين في تحديد مفهوم الهجرة هما:

- **المعيار المكاني:**

إن الهجرة تشير إلى تغير موطن الإقامة، أي الانتقال الدائم من بلد، أو موطن إقامة إلى بلد أو موطن إقامة آخر، ويعني ذلك أن الحراك من مكان إلى آخر داخل ذات البلد، أو الموطن لا يعتبر هجرة، فانتقال البدو الرحل من مواضع إقامتهم إلى مواضع أخرى في باطن الصحراء لا يعتبر هجرة مهما كانت المسافة التي تفصل بين الموضعين.

- **المعيار الزماني:**

وهو ما يتعلق بمدة الهجرة، وهذا معيار هام في التمييز بين الهجرة باعتبارها نقلة دائمة من أنواع الحراك المكاني الأخرى، ذلك أن ثمة انتقالاً عبر المكان، ولكنه يفتقر إلى البعد الزماني الذي يجعل منه هجرة، فانتقال أحدهم إلى مدينة أخرى بضعة أيام للزيارة، أو غيرها يفتقد استهداف الإقامة الدائمة.

وبالرغم من أهمية هذين المعيارين في تحديد مفهوم الهجرة إلا أن الاعتماد عليهما، والاكتفاء بهما في تحديد مفهوم الهجرة وحدهما يؤدي إلى خلط شديد في تفهم مضمون هذا المفهوم، بل لابد من إضافة شروط أخرى مثل الموقف الشخصي للمتنقل، فالمستهدف للسياحة أو التعليم أو القائم بأعمال تجارية ليس مهاجرًا.

[٦] الشيخ علي مفتاح الشويطر، ٢٠٠٧م، من أحاديث رسول الله "صلى الله عليه وسلم"، ط١}طرابلس . ليبيا: دار رياح{، ص٥.

فالهجرة ليست مجرد نقلة جسدية من موطن إلى آخر، وإنما هي أيضًا موقف عقلي واتجاه ذهني وتوجه نفسي من الشخص ذاته، وقد أوصت الأمم المتحدة حكومات الدول بجمع وتبويب البيانات والمعلومات عن جميع القادمين إليها والراحلين عنها، وكذلك أوصت بتقسيمها إلى الفئات التالية:

مهاجر دائم: وهو من لم يحصل على تصريح إقامة بعد، ولكنه ينوي البقاء في الدولة مدة تزيد عن سنة، أي من حصل على وضع قانوني يخوله الإقامة في الدول.

مهاجر مؤقت: وهو من لم يحصل على تصريح إقامة، وينوي ممارسة مهنة داخلها، ويحصل على دخل مستمد من داخل هذه الدولة، وذلك لمدة سنة أو أقل.

زائر: وهو من لم يحصل على تصريح إقامة، ولكنه ينوي البقاء لمدة سنة أو أقل دون ممارسة لأية مهنة، ودخله مستمد من داخل الدولة، وكذلك من يعولهم.

مقيم عائد: وطنيًا كان أم أجنبيًا بعد بقائه في الخارج مدة لا تزيد عن سنة.

كما نجد من يعرف ظاهرة الهجرة لتوضيح أحد دوافعها من حيث الرغبة الاختيارية، أو الظروف القهرية كالحروب والكوارث للتمييز في الهجرة بين التحركات التي تحدث قسرًا، ويمكن أن نطلق عليها الهجرة الإجبارية أو القسرية، وتلك التحركات التي تحدث طواعية فتعرف بالهجرة الاختيارية أو الطوعية.[٧]

أما فيما يخص ارتباط مفهوم الهجرة باللجوء، فاللاجئ يعرف بأنه ذلك الشخص الذي وقع تحت ضغط اضطره إلى ترك وطنه، وأصبح محتاجًا إلى رعاية الآخرين، أي يشمل أي شخص ترك بلده حيث مولده إلى بلد آخر من أجل حمايته بسلطانها.

ومما سبق يتضح اتفاق آراء العلماء حول أن للهجرة هدفًا أو غرضًا واضحًا ذلك إلى جانب المعيارين المكاني، و الزماني، وعلى ضوء ذلك نميل إلى تعريف الهجرة بأنها انتقال للفرد، أو الجماعة من مكان إلى آخر، أو من دولة إلى أخرى بقصد الإقامة الدائمة أو المؤقتة، لأي سبب من الأسباب سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ديموغرافية أو جغرافية.[٨]

---

[٧] أنور عطية العدل، ١٩٨٧م، السكان والتنمية { الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية} ص٢٤١ . ٢٤٢.

[٨] علي عبد الرازق جلبي، علم اجتماع السكان، مرجع سابق، ص٢٨٨ . ٢٨٩.

المحور الثاني: آثار الهجرة على التغير الديموغرافي في ليبيا

إن المساحة الشاسعة لليبيا والتي تقدر بـ١,٧٦٠,٠٠٠ كم^2 وبساحل يطل على البحر المتوسط يصل طوله إلى ١٨٥٠كم، تعتبر رابع أكبر البلدان مساحة في أفريقيا، وتحتل المرتبة ١٧ كأكبر بلدان العالم مساحةً.[٩] ويبلغ عدد سكانها ٦٣٧٥ نسمة (ستة مليون وثلاثمائة وخمسة وسبعون ألف نسمة) حسب تعداد عام ٢٠١٧.[١٠]

وبمقارنة مساحة ليبيا مع الدول المجاورة يتضح أنها الأكبر مساحة والأقل سكانا.

ولزيادة التوضيح لابد لنا من دراسة الأسباب التي ترغم المهاجر على الهجرة غير الشرعية، والتي تؤدي به في الكثير من الأحيان إلى البقاء في بلد العبور.

- **دوافع الهجرة غير الشرعية:**

هناك عدة أسباب تدفع المهاجرين للهجرة غير الشرعية، فمن بينها الأسباب الاقتصادية والنفسية والاجتماعية والسياسية. ويشير البعض إلى أن هناك ثمة ارتباط وثيق بين الأزمة المالية العالمية وقضية الهجرة الدولية، سواء أكانت شرعية أم غير شرعية سوف تظهر آثاره تباعا، حيث تدفع الأزمة بالملايين إلى قوائم العاطلين ليزداد العدد العالمي لهم

[٩] Source: "Demographic Yearbook {3} Pop., Rate of Pop. Increase, Surface Area & Density" .{PDF} United Nations Statistics Division.

[١٠] Source: "UNdata: country profile: Libya", data.un.org

خاصة من الدول النامية ولا شك أن هؤلاء سوف يبحثون عن أي مخرج لهم، ومن ثم تأتي الهجرة كأحد الحلول أمام اليائسين الذين يبحثون عن فرصة عمل في أي مكان وبأي ثمن يدفعونه حتى ولو كلفهم الأمر حياتهم.[١١]

وفي محاولة لتقييم الأسباب أو الدوافع التي تدفع بالشباب للهجرة غير الشرعية نجد في مقدمتها:

- **الدوافع الاقتصادية:**

يعد البحث عن الرزق لتوفير حياة آمنة رغدة من أول الدوافع وأهمها، إذ يؤدي بالمهاجرين إلى ترك أوطانهم وهجرتهم إلى أي من الدول التي يجدون بها فرص العمل لكسب الرزق، ويرتبط إلى حد كبير الوضع الاقتصادي في معظم الدول المرسلة للمهاجرين بالوضع الديموغرافي فيها، إذ يرتفع معدل النمو السكاني بصورة تواكب النمو في الدخل القومي، ما يؤدي إلى عجز الدولة عن الوفاء بمتطلبات هذه الأعداد السكانية المتزايدة فينخفض مستوى المعيشة ويدفع بالكثيرين إلى البحث عن فرص عمل أفضل في مكان أو دول أخرى، وخاصة فئة الشباب المتعطل عن العمل الذي يسعى إلى تكوين الحياة الأسرية، في ظل تنامي معدلات البطالة.[١٢]

وترتبط العوامل الاقتصادية إلى حد كبير بالعوامل الاجتماعية والتحولات المجتمعية التي تمر بها معظم دول العالم النامي تحديدًا، حيث تحمل تلك التحولات تزايد الاختناقات الاقتصادية والاجتماعية، وتصاعد الضغوط التضخمية وانخفاض مستوى المعيشة، وتفاقم الأزمات في مجالات الإسكان والمرافق.

- **الدوافع الديمغرافية** :

وترتبط هذه العوامل للهجرة بالدوافع الاقتصادية في الدولية، حيث تعد الزيادة المطردة في عدد السكان من أهم الأسباب الدافعة للهجرة، لوجود وفرة في الموارد البشرية ومحدودية في الموارد الطبيعية والاقتصادية، وهذه الزيادة في عدد السكان لا تتناسب مع الموارد الاقتصادية المتاحة بما يمثل ذلك إعاقة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أيضا، ويقلل من قدرة الدولة على إيجاد فرص عمل أفضل لأفرادها وخاصة من الشباب القادر

[١١] د. أسامة بدير، دراسة حول "ظاهرة الهجرة غير الشرعية، التعريف والحجم . المواثيق الدولية، الدوافع والأسباب"، منشور على الرابط التالي: http://www.aldiwan.org/News-Actions-Show-id-357.htm.

[١٢] إسماعيل محمد أحمد: "الاستخدام العربي للعمالة المصرية"، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، ص ٥٢.

على العمل بما يجعل الفرصة أكبر أمام الشباب للسفر إلى الدول التي تحتاج إلى الأيدي العاملة لإقامة التنمية الاقتصادية بها، مع قلة عدد السكان بها، فتجذب الشباب إليها خاصة من البلدان ذات الكثافة السكانية العالية التي تمثل عوامل طرد للعديد من الشباب مقابل عوامل الجذب التي توجد في البلاد المستقبلة للمهاجرين (المقصد).

وهذا ما يعرف باسم نظرية (الجذب والدفع) التي تفترض أن الهجرة ترجع إلى انعدام التوازن بين أقاليم تدفع بها عوامل الطرد إلى الهجرة للخارج وأخرى تجذبهم إلى مناطق المقصد أو الوصول.[١٣]

ولا يفوتنا التأكيد أن ظاهرة الهجرة بصفة عامة وغير الشرعية بصفة خاصة لا يمكن تفسيرها في ضوء عوامل الطرد وحدها، أو عوامل الجذب منعزلة عن باقي العوامل الأخرى، وذلك أن شكل واتجاه وحجم الهجرة يتحدد من خلال التفاعل بين العوامل الطاردة والجاذبة معها، وإن كانت هناك عوامل لها الغلبة في حالات الهجرة غير الشرعية، حيث يظهر تأثير عوامل الجذب بوضوح في الهجرة الشرعية "الاختيارية".

ومن أهم عوامل الطرد التي تؤدي إلى الهجرة ما يلي:

التزايد المستمر في عدد السكان مع انخفاض معدلات الوفيات، بسبب التقدم الصحي، ما يؤدي إلى زيادة العرض في سوق العمل وعدم توافق المعروض مع مخرجات التعليم والتدريب مع فرص العمل المتاحة، ما يدفع بالكثير إلى الهجرةن سواء أكانت شرعية أم غير شرعية.

انخفاض مستوى الأجور، بسبب زيادة العرض وعدم كفاءة سياسات التشغيل والتوظيف، ما ينعكس على انخفاض الإنتاجية الحدية وانخفاض الأجور مع الزيادة المستمرة المعيشية وارتفاع الأسعار.

أما فيما يخص أهم عوامل الجذب فتتمثل في:

- ارتفاع الأجور في الدول المستقبلة للهجرة يعد عاملاً أساسيًا من عوامل جذب العديد من المهاجرين لتلك الدول.
- سهولة الحياة في الدولة المستقبلة للمهاجرين من توفير المسكن ووسائل الانتقال.

[١٣] مرقس وفاء، ١٩٨٥م، أثر انتقال القوى العاملة إلى الخارج على التنمية الصناعية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ص١٣٠.

- الرغبة في التجديد والتغيير في العمل.

- **الدوافع الاجتماعية:**

ترتبط الدوافع الاجتماعية للهجرة غير الشرعية ارتباطًا وثيقًا بالدوافع الاقتصادية، حيث يرتبط النظام الاقتصادي والنظام الأسري على المستوى المجتمعي بأنماط الهجرة وأشكالها المختلفة.

إن الهجرة تدور في مجالين مختلفين ديمغرافيا أحدهما يعرف زيادة سكانية تصل إلى حد العجز عن تلبية الطلب المحلي على العمل والسكن والخدمات الاجتماعية، ويعرف الآخر انخفاضا في عدد السكان خاصة نسبة الشباب، بالنسبة لدول شرق وجنوب المتوسط، فإن نموها السكاني حسب تقدير منظمات الأمم المتحدة مهيأ للارتفاع على مدى العشرين عاما القادمة. ففي عام ١٩٩٧م مثلا، قدر عدد سكان الدول المطلة على المتوسط أكثر من ٣٠٠ مليون نسمة، وسيصل عددهم إلى ما يقارب ٥٠٠ مليون نسمة في عام ٢٠٢٥م.

ومن النتائج الخطيرة المترتبة على الانفجار الديمغرافي ظهور مشكلة البطالة، التي باتت تمس الأفراد من جميع المستويات العلمية والمهنية وحتى الحاصلين على الشهادات العليا، في ظل عدم قدرة سوق العمل المحلي على تأمين هذه الطلبات على العمل الذي يجعل الأفراد يتجهون إلى طلبها في الخارج ولو في ظروف عمل صعبة.

بالإضافة إلى فشل في حل المشكلات الاجتماعية المتمثلة في الفقر والمجاعة والبطالة والأمراض، وأيضًا صورة النجاح الاجتماعي الذي يظهره المهاجر عند عودته إلى بلده لقضاء العطلة، حيث يتفانى في إبراز مظاهر الثراء من تملك السيارات وشراء العقارات...، في ظل تغذية إعلامية واسعة لتلك المظاهر[١٤]، ما يشجع الكثير إلى خوض الهجرة كوسيلة تحقق طموحات هؤلاء المهاجرين.

- **الدوافع السياسية:**

تميزت نهاية القرن العشرين، بتنامي حركة اللاجئين بصفة فردية أو جماعية جراء الحروب والصراعات الداخلية التي شهدتها العديد من مناطق العالم، حيث حالة عدم الاستقرار

[١٤] سني محمد أمين، "دراسة حول الهجرة غير الشرعية وأسبابها في منطقة المغرب العربي"، منشورة على الرابط التالي: http://www.groups.google.com/Forum/#!MSG/FYAD61.

الناجمة عن الحروب الأهلية والصراعات الداخلية التي شهدتها العديد من مناطق العالم، الناجمة عن الحروب والصراعات، وانتهاكات حقوق الإنسان بسبب انتماءاتهم العرقية أو الدينية أو السياسية، تعد أحد الأسباب الرئيسية لحركات الهجرة التي تجبر الأفراد على النزوح من المناطق غير الآمنة إلى أخرى أكثر أمنًا وهو ما يطلق عليه بالهجرة الاضطرارية أو اللجوء السياسي.

وخير دليل على ذلك ما تشهده وتموج به منطقة الشرق الأوسط من اضطرابات وصراعات مسلحة داخل بعض البلدان العربية وكلها أمور تزيد من ظاهرة الهجرة واللاجئين.

أيضًا بالإضافة إلى ذلك فهناك العوامل السياسية على المستوى المحلي الداخلي، ما يدفع بالأفراد إلى الهجرة، حيث عدم الاستقرار السياسي في بعض البلدان النامية التي تضعف أو تنعدم فيها الحريات العامة (حرية الفكر، والتعبير عن الآراء)، تدفع بالكثيرين من أصحاب الكفاءات العلمية والمثقفين إلى ترك البلاد والبحث عن متنفس آخر للتعبير عن آرائهم بحرية، ولا يفوتنا أيضًا هنا التأكيد على الانعكاسات المترتبة على الاضطرابات السياسية وعدم الاستقرار الداخلي على الأوضاع الاقتصادية للبلاد، ما يؤدي إلى الخلل في العلميات الإنتاجية تزداد معها أوضاع المجتمع سوءًا، ولعل أبرز مثال على ذلك هجرة أكثر من مليون من الصينيين الذين فروا عندما تحولت الصين القديمة إلى اعتناق المذهب الشيوعي، وكذلك تدفق آلاف اللاجئين السياسيين إلى أوروبا الغربية وأمريكا وأستراليا، بعد أن بدأت دول شرق أوروبا في تطبيق مبادئ النظام الشيوعي.[١٥]

تأثير الهجرة غير الشرعية على التغير الديمغرافي في ليبيا:[١٦]

تعتبر العوامل الديموغرافية من العوامل المحفزة على هجرة السكان من دول المصدر، فارتفاع عدد السكان وانخفاض مستوى المعيشة والظروف الاقتصادية السيئة والظروف السياسية غير المستقرة تؤدي إلى هجرة أعداد كبيرة جدًا منها بطرق شرعية وغير شرعية، حيث إن الهجرة تمثل تعويضًا عن انخفاض معدل النمو السكاني في الدول الجاذبة أو المستقبلة، بمعنى أن ارتفاع الخصوبة في الدول الطاردة أو المصدرة مقارنة بانخفاض معدل الخصوبة في الدول الجاذبة أو المستقبلة من أسباب الهجرة.

---

[١٥] مرقس وفاء، مرجع سابق، ص٥٧.

[١٦] ليبيا في سنة ٢٠١٦ خصائص الهجرة وتوجهاتها "مصفوفة تتبع النزوح ليبيا"، ٢٠١٧، المنظمة الدولية للهجرة (IMO) "منظمة الأمم المتحدة للهجرة". مكتب ليبيا.

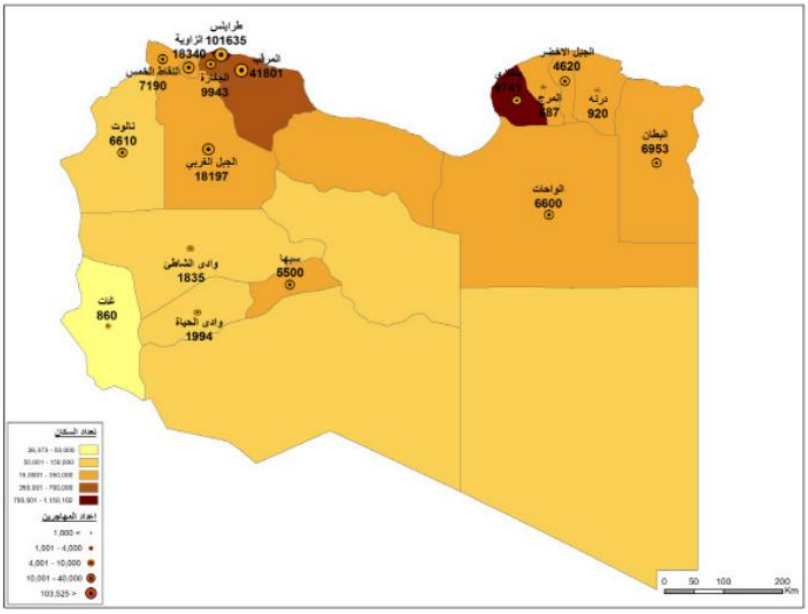

شكل (1) : مناطق تواجد المهاجرين بليبيا

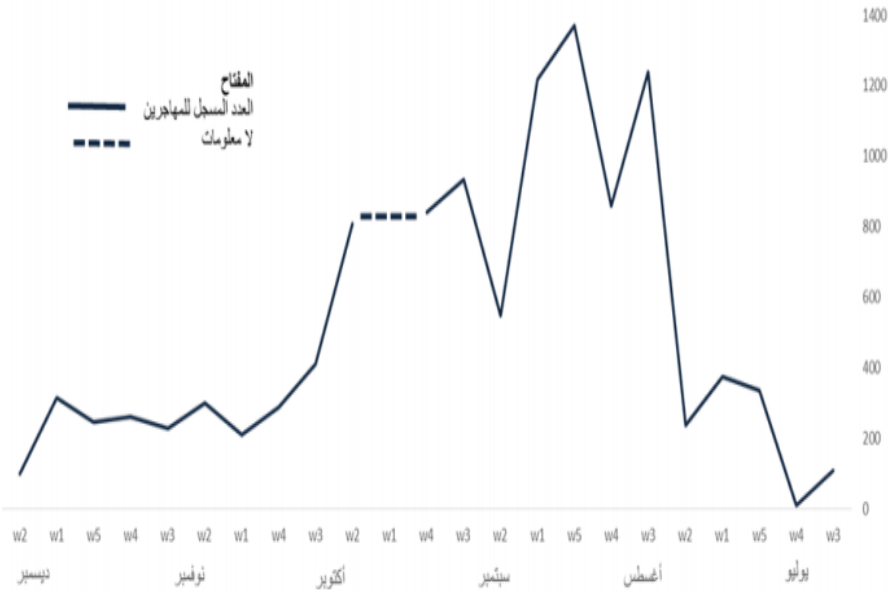

الرسم البياني (2) : عدد المهاجرين لسنة 2016م

وتُقدّر المنظمة الدولية للهجرة عدد المهاجرين المتواجدين بليبيا بين ٧٠٠,٠٠٠ ومليون مهاجر.

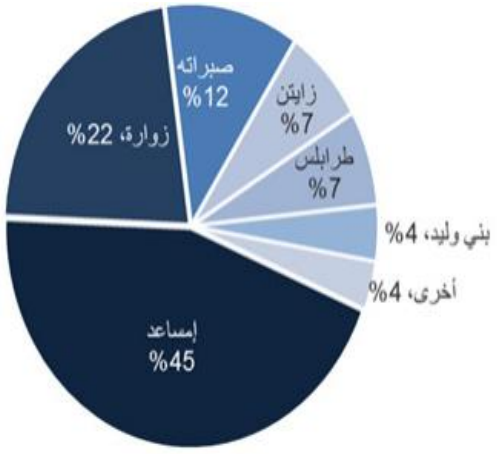

الرسم البياني (3) : تقسيم المهاجرين العابرين المسجل بكل نقطة رصد تدفق

عدد المهاجرين العابرين في سنة ٢٠١٦م:

إن العابرون بنقاط رصد تدفق الهجرة بين ١٢ يوليو و ١٥ديسمبر٢٠١٦ م، كان عددهم ١١٢٥٠ مهاجرا.

ومن بين ١١٢٥٠ فردا عابرا بنقاط رصد تدفق الهجرة، سجّل نسبة ٩٨% من البالغين ونسبة٢% من القصّر.

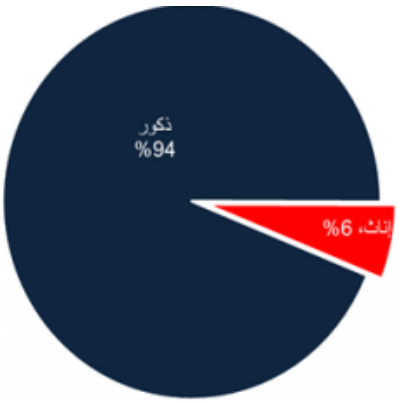

الرسم البياني (4) : نسبة الذكور ونسبة الإناث من جملة المهاجرين

وكانت نسبة الذكور من إجمالي عدد البالغين ٩٤% ونسبة الإناث منهم ٦% كما هو مبيّن بالرسم البياني رقم (٤).

الرسم البياني (5) : نسب المهاجرين من القصر المصحوبين والقصر غير المصحوبين

كما بلغت نسبة القصّر المصحوبين ٦٠% ونسبة القصّر غير المصحوبين ٤٠% من إجمالي عدد المهاجرين القصّر.

أبرز الجنسيات:

يظهر الرسم البياني أدناه جنسيات المهاجرين الـ ١٢ المهيمنة على تدفق الهجرة.

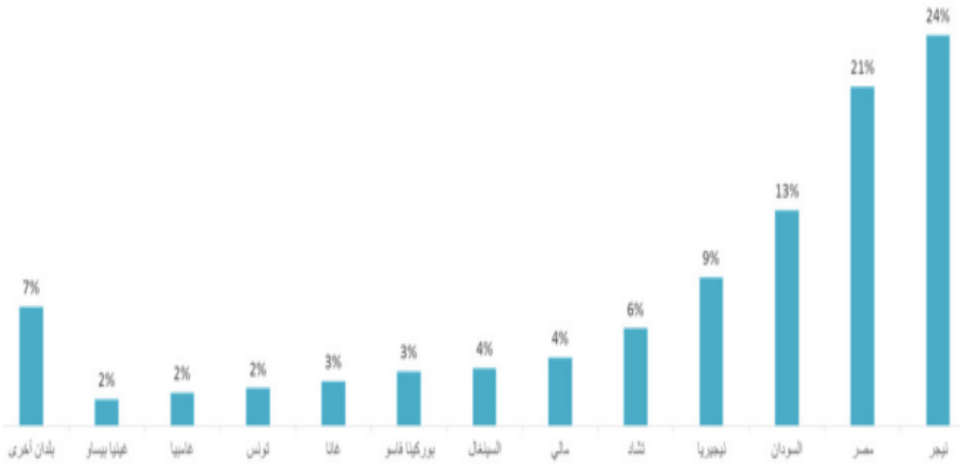

الرسم البياني (6) : تصنيف المهاجرين حسب جنسياتهم

نلاحظ في الرسم البياني أدناه تباينا بين الجنسيات عند تقسيم جنسيات المهاجرين حسب جنسهم، حيث لا تتجاوز نسبة الإناث القادمات من النيجر % ٢ ومن تشاد١% ، أما المهاجرين من غانا فقد حظوا بأعلى نسبة من المهاجرات الإناث % ١١ .

التركيبة الديموغرافية:

وفي الرسم البياني أسفله مثل سن ٢٩ سنة معدل أعمار المهاجرين في ليبيا، وعندما نقسّم النسب حسب الجنس نجد أن معدل العمر بالنسبة إلى الذكور يمثل ٢٩ سنة و ٢٦سنة بالنسبة إلى الإناث.

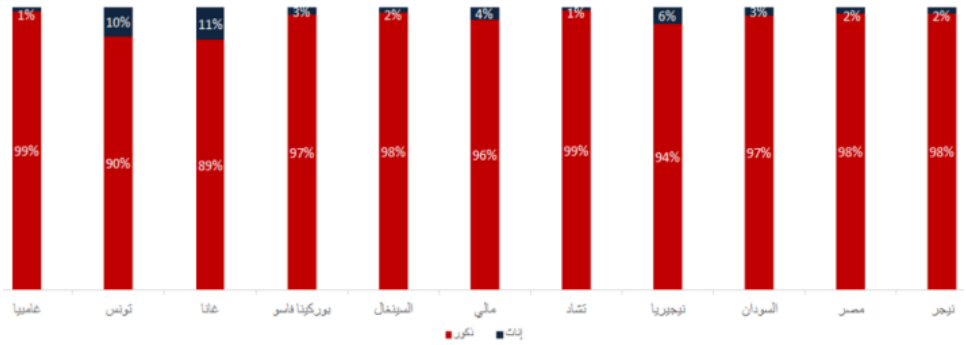

الرسم البياني (7) : تقسيم جنسيات المهاجرين المستطلعين حسب جنسهم

ومن بين المهاجرين نجد ٦% من الأفراد العازبين و% ٤٢ من المتزوجين أو المرتبطين، كما هو مبين في الرسم البياني (٨)، وسجّلت السودان أعلى نسبة للمهاجرين المتزوجين (٥٩%)، بينما كان لبوركينا فاسو وغامبيا أعلى نسبة للأفراد العازبين.٧٥%

الرسم البياني (8) : تقسيم المهاجرين حسب أعمارهم

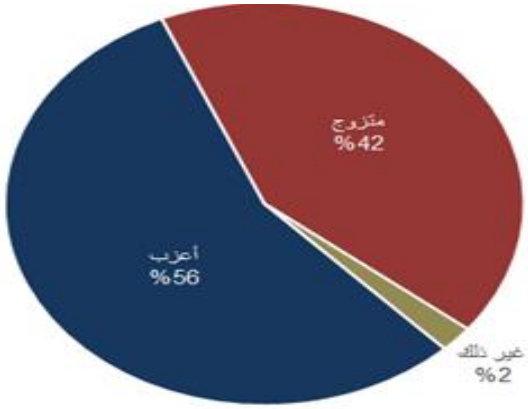

الرسم البياني (9) : الحالة الاجتماعية للمهاجرين

سوق العمل:

من بين أبرز ١٢ جنسية ينتمي إليها المهاجرون في الرسم البياني المبين أدناه، سجلت غينيا بيساو أعلى نسبة للمهاجرين الذين كانوا دون عمل ببلد أصلهم قبل المغادرة (٩٥%)، تليها السينغال وبوركينا فاسو بنسبة (٩٤%)، وحظيت النيجر بأدنى نسبة في هذا التقسيم (٥٩%).

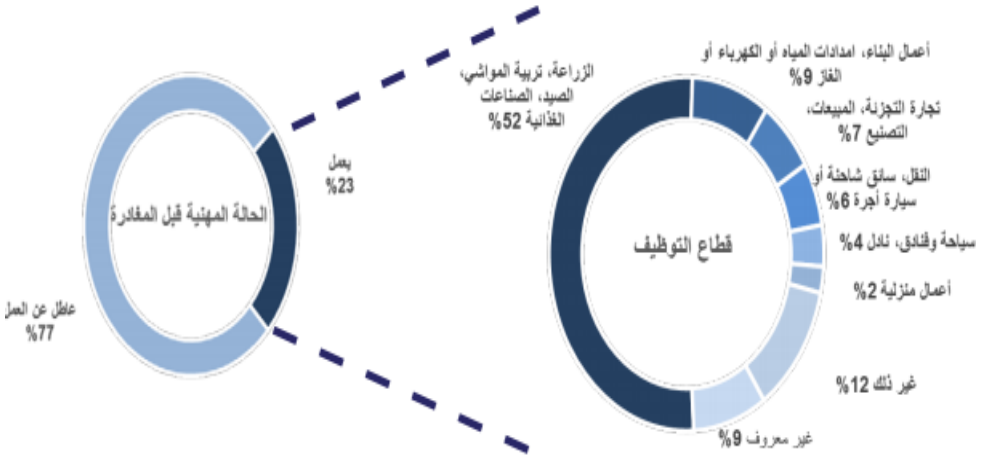

الرسم البياني (10) : الحالة المهنية وقطاعات التشغيل ببلدان الأصل

الدخول إلى ليبيا:

نجد في الرسم البياني (١١) أن نسبة ٧٦% من المهاجرين المستطلعين دخلوا ليبيا من خلال نقطة دخول غير رسمية في حين دخلت نسبة ٢٤ % المتبقية من خلال نقطة عبور حدود رسمية. ونسبة ٩٩% من المهاجرين من غينيا بيساو ونسبة٩٧% من القادمين من السينغال ومن بوركينا فاسو دخلوا إلى ليبيا عبر نقطة دخول غير رسمية.

ومن جهة أخرى، فإن نسبة ٩٥% من المهاجرين من تونس ونسبة ٤٩% من القادمين من مصر دخلوا إلى ليبيا من خلال نقطة عبور رسمية.

الرسم البياني (11) : نقطة الدخول إلى ليبيا المستخدمة حسب جنسيات المهاجرين

مدة البقاء في ليبيا:

كما هو موضح في الرسم البياني (١٢)، فإنه عادة ما يمكث المهاجرين في ليبيا لمدة تتجاوز ستة أشهر.

وقد قدمت أغلبية المهاجرين إلى ليبيا (٧١%) قبل أكثر من ستة أشهر من إجراء المقابلة معهم في حين أجرت نسبة ١٣% منهم المقابلة في مدة تتراوح بين ثلاثة وستة أشهر من قدومهم.

وقالت نسبة ١١% أنه جاؤوا إلى ليبيا قبل مدة تتراوح بين أسبوعين وشهرين من قيامهم بالاستطلاع. ولم تتجاوز نسبة المهاجرين الذين أجروا المقابلة خلال أسبوعين من قدومهم ٥%.

وبدت مدة بقاء المهاجرين في ليبيا مماثلة بالنسبة إلى جميع الجنسيات حيث مكثت الأغلبية لمدة تزيد على ستة أشهر في ليبيا.

ولم تتجاوز نسبة الذين لم يمض على بقائهم في ليبيا أكثر من أسبوعين قبل مقابلتهم ٢%.

والملاحظ تفاوت في مدة البقاء بين المهاجرين السنغاليين والمهاجرين الماليين حيث قالت نسبة ٥٠% من القادمين من السينغال أنه قد مضى على قدومها ثلاثة أشهر. وبالإضافة إلى ذلك، ذكرت نسبة ٥٠% من المهاجرين الماليين أنه قد مر على بقائهم في ليبيا أقل من ستة أشهر قبل إجرائهم المقابلة.

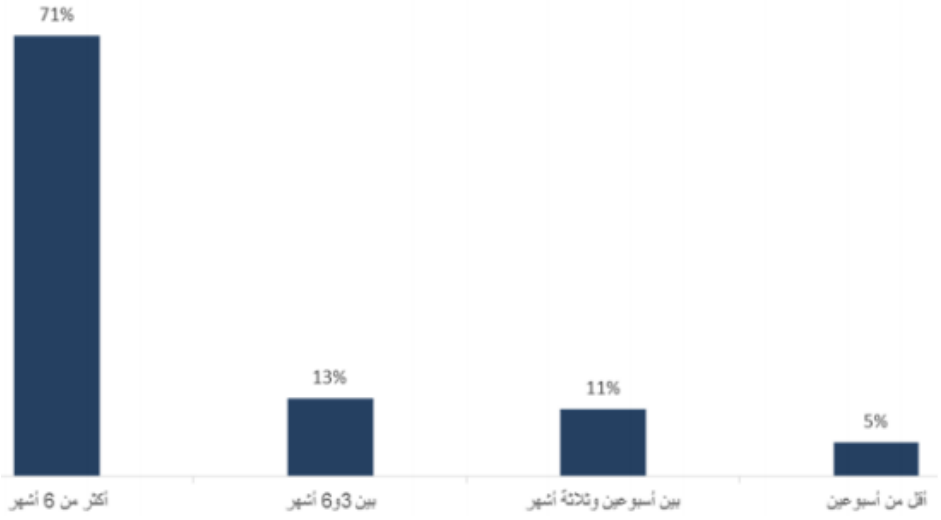

الرسم البياني (12) : تقسيم المهاجرين حسب مدة بقائهم في ليبيا

بلد المقصد:

وكما هو موضح في الرسم البياني أدناه، من بين جميع المهاجرين المستطلعين، ذكرت نسبة ٦٠% منهم أنّ ليبيا تمثل بلد المقصد بالنسبة إليها، في حين قالت نسبة ١٥% أن إيطاليا تمثل وجهتهم المقصودة. ولم تتجاوز نسبة المهاجرين الذين ينوون متابعة السفر نحو ألمانيا ٧% ونحو فرنسا ٦%، وذكرت نسبة ١٣% المتبقية ٦٠ بلدا آخرا.

عند تقسيم بلدان المقصد حسب الجنسيات يلاحظ أنّ أغلبية المهاجرين من النيجر (٨٧%)، ومن مصر (٨٢%)، ومن السودان (٨٤%)، قالت أنّ ليبيا تمثّل بلد المقصد بالنسبة إليهم، ومثلت إيطاليا الوجهة الثانية لهؤلاء المهاجرين، وعن المهاجرين من نيجيريا فقد مثلت إيطاليا وجهتهم الرئيسية بنسبة ٣٣% في حين قالت نسبة (١٩%) منهم أنّهم يعتزمون البقاء في ليبيا وذكرت نسبة ١٨% أنهم ينوون مواصلة السفر نحو ألمانيا. وعن النسبة المتبقية (٣٠%) فقد ذكرت بلدانا أخرى.

وبالإضافة إلى ذلك، مثلت إيطاليا بلد المقصد بالنسبة إلى المهاجرين من السينغال (٣٤%)، ومن غانا (٤٤%)، وكانت ألمانيا الوجهة المقصودة لنسبة (٤٧+%) من المهاجرين من غامبيا، في حين ذكرت أغلبية المهاجرين من بوركينا فاسو (٤٢%) أنّهم ينوون مواصلة السفر نحو فرنسا.

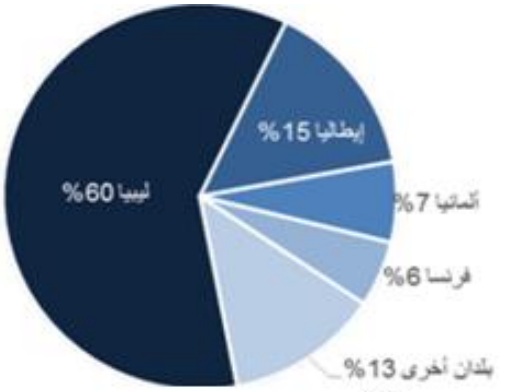

الرسم البياني (13) : بلدان الوجهة النهائية المقصودة

المحور الثالث: القوانين المحلية وعلاقتها بالاتفاقيات الدولية

السياسة المحلية المتبعة لمجابهة الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا:

إن المشرع الليبي لم يسن قانونًا خاصًا فيما يخص الهجرة غير الشرعية في الماضي، وإنما كان قد عالجه وتطرق له من خلال نص المادة التاسعة عشرة "مكرر" من القانون رقم (٦)

لسنة ١٩٨٧م[١٧]، بشأن تنظيم دخول وإقامة الأجانب في ليبيا وخروجهم منها، والذي جاء بعد قانون رقم (١٧) لسنة ١٩٦٢م[١٨]، بشأن دخول وإقامة الاجانب في ليبيا وخروجهم.

إلا أنه يبدو قد استجاب للاتفاقيات الدولية وما صار إليه أمر الهجرة غير المشروعة من تفاقم أدى إلى عواقب وخيمة وضاع بسبب الهجرة العديد من الأرواح، وباعتبار ليبيا قد يكون لها وضع خاص في هذا الإطار، فإن المشروع رأى أن يكون هناك قانون خاص يعالج الهجرة غير المشروعة، وقد يكون المشرع الليبي أراد من إصدار هذا القانون التعرض لتعريف المهاجر غير الشرعي والأعمال التي تعد غير مشروعة في هذا القانون، لذلك فقد أصدر مؤتمر الشعب العام (سابقًا) القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠١٠[١٩]، بشأن مكافحة الهجرة غير المشروعة ونشر هذا القانون في ٢٠١٠,٠٦,١٥م.

أفصح القانون رقم (١٩) المذكور عن بيان المقصود بالمهاجر غير الشرعي، حيث نصت المادة الأولى منه على أنه: "في تطبيق أحكام هذا القانون يعد مهاجرًا غير شرعي كل من دخل الأراضي الليبية وأقام بها بدون أذن أو تصريح من الجهات المختصة بقصد الاستقرار فيها أو العبور إلى دولة أخرى ".

وقد يكون من الواضح أن المشرع قد أفصح عن قصد الدخول إلى ليبيا وساوى بين أن يكون القصد هو "الاستقرار"، في ليبيا أو أن يكون القصد هو "العبور" إلى دولة أخرى، وقد يكون هذا النص قد عالج مشكلة بقاء الأجانب في البلاد بدون إجراءات، حيث اعتبرهم من المهاجرين غير الشرعيين وبالتالي يطبق عليهم هذا القانون.

فهذا النص قد أفصح عن صور جريمة الهجرة غير المشروعة والتي تتمثل في:

- إدخال وإخراج المهاجرين غير الشرعيين إلى ليبيا وبأية طريقة سواء البر أو البحر أو الجو.
- نقل أو تسهيل نقل المهاجرين غير الشرعيين (داخل البلاد). وهذا النص يعد نصًا جيدًا عالج مسألة التعامل مع الأجنبي بعد تمام دخوله من المنافذ إلى البلاد وقد يكون المشرع قد أحسن عندما استوجب على الشخص الذي يقوم بالنقل بعدم مشروعية وجود هؤلاء الأشخاص بليبيا.

---

[١٧] الجريدة الرسمية العدد ١٥ السنة الخامسة والعشرون، في ٢٤ شوال ١٣٩٦و.ر، الموافق: ١٩٨٧,٠٦,٢٠م مؤتمر الشعب العام.

[١٨] قانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٢م، بشأن دخول وإقامة الاجانب في ليبيا وخروجهم، صدر بقصر دار السلام العامر في ٢٦ ذو القعدة سنة ١٣٨١هـ، الموافق ١ مايو سنة ١٨٦٢م بأمر الملك.

[١٩] قانون رقم {١٩} لسنة ١٣٧٨ و.ر. ٢٠١٠ مسيحي، بشأن مكافحة الهجرة غير المشروعة . مؤتمر الشعب العام، صدر في سرت بتاريخ: ١٣ صفر ١٣٧٨ و.ر، الموافق: ٢٨ أي النار ٢٠١٠ مسيحي.

- إيواء المهاجرين غير الشرعيين أو إخراجهم أو إخفاؤهم بأية طريقة أو إخفاء معلومات عنهم. وقد يكون هذا النص قد أتى لمعالجة ظاهرة تأجير الأماكن للمهاجرين غير الشرعيين ومحاولة التستر عليهم في المزارع والمباني مع ما في ذلك من أضرار خطيرة في كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية و الصحية.
- إعداد وثائق سفر أو هوية مزورة للمهاجرين، وهو فعل خطير ينم عن تحرر الجريمة مع ما في ذلك من مساس بأمن الدولة والمواطن وسلامته.
- تنظيم أو مساعدة أو توجيه أشخاص آخرين للقيام بإدخال المهاجرين أو إخراجهم أو إيوائهم أو إخفاؤهم أو أي فعل مما هو منصوص عليه في الفقرات السابقة.

كما أفصح القانون رقم (١٩) عن العديد من العقوبات منها:

كل من شغل مهاجرا غير شرعي؛ حيث نصت المادة الثانية من القانون على أنه (يعاقب بغرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تزيد على ثلاثة آلاف دينار كل من شغل مهاجرا غير شرعي).

العصابات المنظمة لتهريب المهاجرين؛ (يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات وغرامة لا تقل عن خمسة عشر ألف دينار ولا تزيد على ثلاثين ألف دينار كل من قام بقصد الحصول على منفعة مادية أو غير مادية مباشرة أو غير مباشرة من جراء قيامه بالأفعال السابقة)، وذكرها والتي اعتبرت جريمة هجرة غير مشروعة ويثبت أنه عند ارتكابه هذه الجريمة ينتمي إلى عصابة منظمة لتهريب المهاجرين.

المهاجر غير الشرعي؛ بالحبس أو الغرامة أو الإبعاد حيث نصت المادة السادسة على أنه (يعاقب الأجنبي المهاجر غير الشرعي بعقوبة الحبس مع الشغل أو الغرامة لا تزيد عن ألف دينار)، وفي جميع الأحوال يجب إبعاد الأجنبي المحكوم عليه في إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون من الأراضي الليبية بمجرد تنفيذه للعقوبة المحكوم بها.

مصادرة الأموال المحصلة من الجريمة ووسائل النقل؛ حيث يقوم جهاز الأمن بضبط الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والمتعلقة بالهجرة غير المشروعة، كما له ضبط الأموال المحصلة من الجريمة ووسائل النقل المستخدمة في التهريب، وعليه إحالة المقبوض عليهم إلى الجهات القضائية المختصة، وفي جميع الأحوال تحكم المحكمة بمصادرة المبالغ المحصلة من الجريمة ولو موهت أو بدلت أو حولت إلى مصادر مشروعة، كما تحكم بمصادرة وسائل النقل أو الأشياء والأدوات المستعملة أو التي كانت

معدة للاستعمال في ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون إلا إذا أثبتت ملكيتها للغير حسن النية، وعلى الجهة المشار إليها في القضية السابقة معاملة المهاجرين غير الشرعيين عند القبض عليهم معاملة إنسانية تحفظ كرامتهم وحقوقهم وعدم الاعتداء على أموالهم ومنقولاتهم.

كما أجاز حالات الإعفاء من العقاب؛ في المادة الثامنة من القانون رقم (١٩) المشار إليه ينص على أنه (يُعفى من العقوبات كل من بادر بإبلاغ الجهات المختصة بمعلومات مكنت من اكتشاف الجريمة قبل تنفيذها أو أدت إلى الحد من آثارها أو اكتشاف مرتكبيها أو القبض عليهم).

لقد أعطى المشرع فرصة للأجانب المقيمين في ليبيا خلافًا لما ورد بالقانون رقم (١٩)، وذلك بتسوية أوضاعهم خلال فترة حددها في المادة الحادية عشرة حيث نصت على أنه (يجب على جميع الأشخاص المقيمين بليبيا بالمخالفة لإتمام هذا القانون أن يطلبوا تسوية أوضاعهم في مدة لا تتجاوز شهرا من تاريـخ نفاذ هذا القانون وإلا اعتبروا مهاجرين غير شرعيين وطبقت بشأنهم العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون).

وإذا كان هذا القانون قد نص على أن يكون العمل به من تاريـخ نشره، وكان قد نشر بمدونة التشريعات في ٢٠١٠,٠٦,١٥م فإن ٢٠١٠,٠٨,١٥م يكون هذا آخر ميعاد للقيام بالتسوية وإلا صار الأجنبي بعد ذلك بمثابة مهاجر غير شرعي.

السياسة الإقليمية: تعاطي الاتحاد الأوروبي مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية:

المتتبع للظاهرة لا شك أنه لاحظ تباطؤًا وتراخيًا من قِبل الاتحاد الأوروبي حيال الهجرة غير الشرعية حتى هذه اللحظة؛ فغرق المهاجرين وموتهم بالمئات في عرض البحر لا شك أنه شكَّل سقوطًا أخلاقيًّا للقارة العجوز التي طالما تشدقت بحقوق الإنسان وحقه في الحياة!

حتى بعد الكارثة التي راح ضحيتها ٨٠٠ مهاجر لقوا حتفهم قبالة السواحل الليبية على بعد ١٨٠ كيلومترًا من جزيرة لامبيدوزا الإيطالية ظلَّت المعالجة الأوروبية منصبَّة على الجانب الأمني عبر خطة النقاط العشر التي تتمحور حول مضاعفة قوة فرونتكس "FRONTEX" (الوكالة الأوروبية لإدارة التعاون العملياتي في الحدود الخارجية للدول

الأعضاء في الاتحاد الأوروبي) ثلاث مرات، وضرب قوارب الهجرة عند انطلاقها من الشواطئ الليبية، واعتقال وملاحقة المهرِّبين وتقديم المتورِّطة في الاتجار بالبشر إلى محكمة الجنايات الدولية، والتعاون مع السلطات الليبية للحدِّ من الظاهرة.[٢٠]

الاتفاقيات الليبية الايطالية:

مذكرة تفاهم وقعت في مدينة جوان عام ٢٠٠٣م، من اجل الحد من الهجرة غير الشرعية من ليبيا إلى إيطاليا، سواء من المواطنين الليبيين انفسهم أو ممن يتخذون ليبيا كدولة عبور إلى اوروبا، وقد تضمنت تلك المذكرة تقديم معدات فنية وتجهيزات مراقبة إيطالية لمساعدة ليبيا على مراقبة حدودها والقضاء على الهجرة غير الشرعية.

معاهدة الصداقة الليبية الإيطالية لسنة ٢٠٠٨م: تشكل معاهدة الصداقة والشراكة والتعاون الموقعة بين ليبيا وإيطاليا الإطار القانوني المرجعي لتطوير علاقة ثنائية "خاصة ومتميزة" بين البلدين تتصف بشراكة سياسية واقتصادية قوية وواسعة في كافة قطاعات التعاون الأخرى. وفى شهر مايو ٢٠١٦م، اتفق وزير خارجية الوفاق مع نظيره الإيطالي السابق باولو جينتيلوني على إعادة تفعيل معاهدة الصداقة بين البلدين الموقعة في العام ٢٠٠٨م، إلّا أن إيطاليا بدت تتنصل ولم تلتزم بالتفعيل، باستثناء مادة تتعلق بإيفاد طلبة جامعيين ليبيين للدراسة على نفقتها في جامعاتها.

مذكرة تفاهم ١٩ فبراير٢٠١٧ :[٢١]

تؤكد مذكرة التفاهم علي ضرورة مواصلة الجهود السابقة بين إيطاليا وليبيا لمحاربة الهجرة غير الشرعية، وذلك مثل معاهدة عام ٢٠٠٨م، التي تهدف إلى وقف الاتجار بالبشر من ليبيا إلى إيطاليا، وتضمنت الآتي

- تعتبر الهجرة غير القانونية تحديا خطيرا لكلا البلدين.
- تعتبر مذكرة التفاهم خطوة أخرى إلى الأمام في عمليات معقدة للقضاء على الجرائم المنظمة والاتجار بالمخدرات والهجرة غير الشرعية وجعل البحر الأبيض المتوسط أكثر أمنا وسلاما،

[٢٠] الدكتور. الحسين الشيخ العلوي، ١٤ مايو ٢٠١٥م، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة . قطر.

[٢١] حررت ووقعت هذه المذكرة في مدينة روما بتاريخ ٢ فبراير ٢٠١٧م من نسختين أصليتين أحدهما باللغة الايطالية والأخرى باللغة العربية، ولها نفس القوة القانونية، بين رئيس مجلس الوزراء الايطالي ورئيس المجلس الرئاسي الليبي بحكومة الوفاق.

- تؤثر ظاهرة الهجرة غير الشرعية تأثيرا سلبيا على المصالح المشتركة لإيطاليا وليبيا.
- أهمية الالتزامات الانفرادية والثنائية والمتعددة الأطراف التي يشكلها كلا البلدين.
- دعم إيطاليا لإنشاء مراكز احتجاز ليبية من أجل إيواء المهاجرين غير الشرعيين مؤقتا حتى يعودوا إلى وطنهم، وهذا يعتبر مؤشرا خطير يضر بالأمن الوطني الليبي التي يسعى الأوربيون إلي جعلها موطنا دائما للافارقة.
- دعم إيطاليا لحرس الحدود الليبيين من أجل القضاء على عملية الاتجار بالبشر من أفريقيا جنوب الصحراء أو على الأقل إبطائها،.
- استكمال بناء نظام مراقبة في الحدود الجنوبية الليبية المذكور في معاهدة عام ٢٠٠٨م.
- إنشاء صندوق إيطالي للبلدان الأفريقية المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين.
- ومذكرة التفاهم قابلة للتجديد بعد ثلاث سنوات، ويمكن إلغاؤها عندما يخبر أحد الأطراف الآخرين بذلك قبل ثلاثة أشهر من عملية الإلغاء.

السياسة الدولية: الاتفاقيات والمعاهدات الدولية:

تمثّل اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٦٧، الأسس التي تقوم عليها منظومة اللاجئين الدولية وتوفِّر الأساس القانوني لمساعدة اللاجئين كما تعد وثيقة إرشادية أساسية لعمل مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين، ومع أنَّ غالبية الدول في العالم وقّعت على الاتفاقية والبروتوكول أو صادقت عليها، ما زال هناك ٤٣ دولة أعضاء في الأمم المتحدة ممن لم يوقعوا ولم يصادقوا عليها، ومنها من تُعدُّ من أهم الدول المستضيفة للاجئين في العالم.

لم توقع ليبيا لا على معاهدة عام ١٩٥١م حول اللاجئين ولا على بروتوكول هذه المعاهدة عام ١٩٦٧م، لكنها صادقت على اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية المتعلقة بالجوانب الخاصة بمشكلات اللاجئين بأفريقيا لسنة ١٩٦٩م ودخلت حيز التنفيذ ١٩٧٤م:[٢٢]

اتخذ مجلس الأمن في جلسته ٨٠٦١، التي عقدت في ٥ أكتوبر٢٠١٧م، قرار رقم ٢٣٨٠ لسنة ٢٠١٧م، والذي يشير إلى القرار ٢٢٤٠(٢٠١٥)، والقرار٢٣١٢(٢٠١٦) والبيان الرئاسي((S/PRST /٢٠١٥/٢٥.

[٢٢] المفوضية الأوروبية، تقرير البعثة الفنية إلى ليبيا حول الهجرة غير الشرعية، من ٢٧ نوفمبر إلى ٦ ديسمبر ٢٠٠٤م.

ويدعو القرار الدول، سواء بصفتها الوطنية أو عن طريق منظمات إقليمية، إلى مساعدة ليبيا بناء على طلبها في بناء القدرات اللازمة لتأمين حدودها ومنع أعمال تهريب المهاجرين والإتجار بالبشر عبر أراضيها وفي مياهها الإقليمية.

الخاتمة:

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي تحوّلت إلى مشكلة دولية وحرب مفتوحة بين المهاجرين المغامرين ومافيا التهريب من جهة، وبين أوروبا وحلفائها من الدول الإفريقية التي يقدم منها المهاجرون أو يمرون عبر أراضيها من جهة أخرى، أصبح من الواضح أنها أكبر حجمًا من أن تواجهها ترسانة أمنية، إن الأمر يحتاج إلى نوع من التعامل الإيجابي لحل المشكلة.

إن محددات الهجرة كثيرة ومتباينة وأن الإجراءات القانونية لدول الاستقبال لا يمكن أن تكون فاعلة إلا إذا واكبتها إجراءات مصاحبة للتأثير على هذه العوامل في إطار مقاربة شاملة ويلخص العالم الديموغرافي الفرنسي الكبير ألفريد صوفي إشكالية الهجرة بقوله: "إما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر، وإما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات".

التوصيات:

إن حل مشكلة الهجرة غير الشرعية لا يتم ببساطه كما يتصور البعض، بل يكون نتيجة سياسة وتنسيق دولي من كافة الاطراف اخذة بعين الاعتبار وضع خطط امنيه واستراتيجية وقانونيه واعلاميه لمعالجة هذه الظاهرة على ان تأخذ الخطة الاعتبارات التالية:

- عدم توقيع ليبيا على اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين لعام ١٩٥١م، حتى لا يترتب على ذلك التزامات، لعل ابرزها ايواء المهاجرين غير الشرعيين على الاراضي الليبية.
- تقديم المنظمات الدولية الدعم للحكومات، للتنبؤ باتجاهات الهجرة والقوى المحركة لها، وذلك بغرض توفير دعم قائم على أدلة لوضع أسس صحيحة لمعالجة هذه الظاهرة.
- العمل على توفير بدائل اقتصادية للعاملين في التهريب من العناصر الوطنية.
- حصر وتنظيم المهاجرين الأجانب والعمالة في ليبيا.
- التنسيق مع الجهات الرسمية ذات الاختصاص لمواجهة الآثار السلبية للهجرة.
- رفع مستوى التعاون الدولي مع الاتحاد الأوروبي وأمريكا والمنظمات الدولية ذات العلاقة.
- معرفة متطلبات دول المقصد من الخبرات اللازمة لسد النقص في الكفاءات والقطاعات المطلوب عمالة لها.
- تعزيز آليات التعاون الفني والأمني والقضائي والتشريعي بين دول المصدر ودول المقصد، وفي اطار الاحترام الكامل لسيادة الدول.
- تعزيز إمكانيات ضبط الحدود البرية والبحرية لمواجهة جماعات الهجرة غير الشرعية على الحدود بين الدول وتبادل المعلومات الاستخباراتية .
- التعاون المشترك بين الوزارات المعنية في دول المنشأ لتنفيذ مشروع حملات إعلامية لتوعية الشباب بمخاطر الهجرة غير النظامية بهدف الحد والتقليل من مخاطرها والتأثير بصورة ايجابية على اختيارات الشباب لفرص الهجرة وتحقيق فهم أفضل لحقائق الهجرة.